



وافق مجلس الأمة أمس الثلاثاء في المداولتين الأولى والثانية بالإجماع على مشروع القانون بصرف منحة مالية لأصحاب المعاشات التقاعدية والمستحقين عنهم، ويشمل مشروع القانون صرف منحة مالية لأصحاب المعاشات التقاعدية مقدارها 3000 دينار فإذا كان صاحب المعاش متوفى تصرف المنحة بالكامل للمستحقين عنه والفعالة نصبتهم وذلك بالتساوي. كما تضمن مشروع القانون زيادة المعاشات التقاعدية كل سنة اعتباراً من 1 أغسطس 2023. وذلك بواقع 20 دينار شهرياً واستثناء من ذلك تزداد المعاشات التقاعدية في 1 أغسطس 2022 بواقع 30 دينار شهرياً. وجاءت نتيجة التصويت على مشروع القانون في المداولتين الأولى والثانية في جلسة المجلس الخاصة بموافقة إجمالي الحضور وعددهم 38 عضواً. وكان مجلس الأمة بدأ في جلسته أمس مناقشة التقرير الأول والتقرير الثاني التكميلي للجنة المشتركة من لجنة الشؤون المالية والاقتصادية البرلمانية ولجنة الشؤون التشريعية والقانونية البرلمانية بشأن مشروع القانون سالف الذكر. وتقضي المادة الأولى من مشروع القانون بأنه تصرف منحة مالية لمرة واحدة لأصحاب المعاشات التقاعدية في تاريخ صدور هذا القانون مقدارها 3000 دينار فإذا كان صاحب المعاش متوفى تصرف المنحة بالكامل للمستحقين عنه والفعالة نصبتهم وذلك بالتساوي بينهم ولا يجوز صرف المنحة للشخص الواحد أكثر من مرة فإذا استحق أكثر من منحة صرفت له أعلى المنح مقدراً ولا يجوز الحجز على هذه المنحة أو الخصم منها لأي سبب من الأسباب. وجاء في المادة الثانية أنه تؤخذ المبالغ اللازمة لسرف المنحة المنصوص عليها في المادة السابقة من احتياطات صناديق المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية. ونصت المادة الثالثة من مشروع القانون على أنه يستبدل بنص الفقرة الأولى من المادة (تاسعة) من القانون رقم (25) لسنة 2001 المشار إليه النص الآتي: تزداد المعاشات التقاعدية كل سنة اعتباراً من 1 أغسطس 2023. وذلك بواقع 20 دينار شهرياً واستثناء من ذلك تزداد المعاشات التقاعدية في 1 أغسطس 2022 بواقع 30 دينار شهرياً. وشملت المادة الرابعة بان تضاف مادة جديدة برقم (10 مكرراً) إلى قانون التأمينات الاجتماعية المشار إليه نصها الآتي: يكون سداد الخزانة العامة للعجز الاكتواري للمؤسسة بقرار من الوزير المختص بالسداد لا يقل عن 500 مليون دينار في بداية كل سنة مالية اعتباراً من الأول من إبريل لسنة 2022 نقداً أو عينا للمؤسسة ولحين سداد كامل العجز الاكتواري وفقاً لما سيصدر عنه فحص المركز المالي للمؤسسة المعتمد من مجلس إدارتها وذلك في 31 مارس 2019 ويكون تقييم المقابل العيني وفقاً للمقومين المعتمدين من الجهات المختصة قبل السداد وتحت رقابة ديوان المحاسبة. وإلى التفاصيل:

تابع الجلسة: ماضي الهاجري - رئيس النعم - بدر السهيل

مجلس الأمة يقرّ منحة الـ 3000



وزير المالية وزير الدولة للشؤون الاقتصادية والاستثمار عبدالوهاب الرشيد يشرح مواد مشروع القانون



رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم مترسدا الجلسة ويواجه نائب رئيس مجلس الأمة أحمد الشحومي وأمين السر فرز الديجاني (قاسم باشا)

ترفع من وضعهم الحالي، أنا مقتنع تماماً بهذا الأمر. واليوم نخلق هذا الملف، ولا أؤم التأمينات، 18 ملياراً متأخرة من المادة الأولى. مساعداً العارضي: قبل كانت المادة مفتوحة كل عجز اكتواري كل 3 سنوات تسدده، حين تم تنظيمها، تعديلها بالمادة (10 مكرر) لماذا التجار هم من يستفيدون من أراضي الدولة، هذه المؤسسة أنشئت للاستدامة، إذا أفلست المؤسسة ما راح تقدر تدفع رواتبها، ولكن اليوم نحن مشكلتنا بالحكومة التي لا تستطيع أن تدافع عن مشروعها.

نقترض إذا كانت هناك هبات خارجية واليوم الدولة تدفع للمتقاعدين، وإذا كانت الجلسة غير دستورية، فأسأل: ألم يوضع الدستور لخدمة المتقاعدين؟! اليوم أي أمر يخص المتقاعدين يمر، وإبارك للمتقاعدين وتريد إنجاز هذه الـ 3000 ومبروكين مقدماً.

بدر الحميدي: الحكومة منتهية الصلاحية لأن وضعية الـ 3000 دينار لا يجوز أن أودع بـ 3000 وأغير في القانون مرة وانتئين، هناك من يحتاج إلى هذا المبلغ، وبالنسبة لـ 500 مليون ليست فيها مخالفة دستورية، النقطة الأساسية أننا نوزع آلاف الملايين للخارج ونحن نطالب على الـ 3000 ونقول لازم قانون لازم نضع قانوناً، أرى أن نذهب الـ 500 مليون للمؤسسة ولا «يلهفها» الـ 40 حرامى الموجودين عندنا.

الأسواق العالمية كلها بانخفاض، لكن لنترك الـ 500 مليون ونهتج بدفع الـ 3000 دينار للمتقاعدين، وبخصوص الـ 500 مليون نضعها في قانون آخر، الأمر سهل جداً.

خليل الصالح: أهل الكويت أصبحوا يتكلمون عن الـ 3000 دينار، الأشهر التي مرت كان من السهل حسم هذه الـ 3000، المواطن الكويتي راتبه ينتهي بعد أسبوع، المبلغ يعطى نوعاً من الإبتسامه لأن قضية الغلاء أخذت من جيب المواطن الذي لديه الأسرة، ثقافتنا تختلف عن الآخرين، والمطلوب أن أعترض عن نفسي للمتقاعدين أننا تأخرنا في هذا الأمر، تأخرنا شهرين، ومهما قدمنا لهم فهو قليل، ولكن نأخذ الـ 3000 ونقدم على مبلغ آخر في وقت آخر. الـ 500 مليون أين ستذهب؟! العجز الاكتواري ثابت فهل ننظر إلى مرحلة إغلاق المؤسسة أبولها في وجه المتقاعدين؟ هذا غير مقبول، في 2015 تم السداد، ففي ملزمة بنص المادة 81 من القانون، ولكننا نظمنا سداد هذا العجز، هذا المبلغ ذهب للمتقاعدين بدلاً من الهبات والقروض لـ 107 دولة بما مقداره 6 مليارات وزيادة، وهذا المبلغ لا يحتاج إلى رقابة ديوان المحاسبة.

د.عبدالله الطريجي: لا يختلف اثنان على استحقاق

واجبنا مع احترامنا لكافة الآراء من واجبنا الرد والنفي. د.صالح الشلاحي (نقطة نظام): استمعنا بانصات للوزير وتم النقاش في الموضوع سابقاً لساعات، المغالطة الحقيقية هي عندما يكون قانون بهذه الأهمية 500 مليون دينار تذهب إلى جهة أخرى تحتاج إلى نقاش، ولكن لا يحتاج إلى تعطيل البلد لمدة 5 أشهر.

كم أرباح التأمينات الاجتماعية سنوياً خلال 5 سنوات؟ أي إجابة عن هذا السؤال. سعدون حماد: نشكر سمو ولي العهد بتوصية إشراك المتقاعدين في الأرباح، هذا القانون شامل المنحة 3000 تصرف من تاريخ صدوره، وكذلك زيادة الـ 20 دينار سنوياً والـ 500 مليون لسد العجز الاكتواري وليست هذه أول مرة الدولة تسد العجز الاكتواري، ومن 2009 إلى 2015 الدولة سددت نحو 11 ملياراً عجزاً اكتواريًا.

لاهمية هذا القانون سنشارك للمتقاعدين مقدماً، ولدينا أمور كثيرة لصالح المتقاعدين وبعد تشكيل الحكومة الجديدة لدينا تعديلات مثل زيادة القرض الحسن من 7 أضعاف إلى 20 ضعفاً ورفع الحد الأدنى للراتب إلى ألف دينار، نرجو سرعة التصويت على هذا القانون، وشكراً.

عدنان عبدالصمد: هذا الأمر كشف حاجة قطاع كبير من الكويتيين لهذه المنحة، أول مرة أشعر بأن الكويتيين بحاجة إلى هذا المبلغ، ولابد من إعادة النظر في المعاشات التقاعدية، المواطن كليلو زيدي ما يقدر يشتريه إضاءة النظر في المعاشات لتتناسب مع التضخم، لنحافظ على القوة الشرائية. رفع الحد الأدنى للمعاشات وإعادة النظر في التفاوت بين المعاشات التقاعدية، هناك من يأخذ 14 ألفاً، وهناك من يأخذ 3000، وربطه بالتضخم، وهذا ينطبق على المرتبات هناك من يأخذون رواتب (بالهبل) وموظفون آخرون يجتهدون ومرتباتهم ضئيلة.

هذا الخلل موجود في القانون وخاصة فيما يتعلق بالعجز الاكتواري، وكلام وزير المالية غير صحيح من يقول إن العجز الاكتواري 24 ملياراً، نريد مساعدتها لكن لا تكون مساعدتها للتغطية على جهات أخرى، ديوان المحاسبة مقدر العجز بأقل من مليارين. هناك منظمات عمالية لا تقر بهذا الرقم، نحن في صراع مع وزارة المالية بسبب هذا الرقم. د.صالح ذياب: لدى وزارة المالية استطاعة بأخذ رأي محاييد دولي للوقوف على

أحمد الشحومي استقبل أنفال الرفاعي



نائب رئيس مجلس الأمة أحمد الشحومي مستقبلاً د.أنفال الرفاعي

استقبل نائب رئيس مجلس الأمة الشحومي في مكتبه أمس رئيسة قسم القضايا بمجلس الأمة د.أنفال عنبر سيد الرفاعي. وقامت الرفاعي بإهداء نائب رئيس مجلس الأمة نسخة من رسالة الدكتوراه بعنوان «الاختصاص التفسيري للمحكمة الدستورية الكويتية: دراسة مقارنة الولايات المتحدة الأميركية - جمهورية مصر العربية». وأشاد الشحومي بموضوع الرسالة والجهود التي بذلتها الباحثة في إعداد هذه الأطروحة القيمة، مؤكداً دعم مجلس الأمة لمثل تلك الكفاءات الوطنية الشابة، وجهودها التي تساهم في إثراء المكتبة القانونية.



د.هشام الصالح



سعدون حماد

الأميركية - جمهورية مصر العربية. وأشاد الشحومي بموضوع الرسالة والجهود التي بذلتها الباحثة في إعداد هذه الأطروحة القيمة، مؤكداً دعم مجلس الأمة لمثل تلك الكفاءات الوطنية الشابة، وجهودها التي تساهم في إثراء المكتبة القانونية.

عندنا عبدالصمد: هذا الأمر كشف حاجة قطاع كبير من الكويتيين لهذه المنحة، أول مرة أشعر بأن الكويتيين بحاجة إلى هذا المبلغ، ولابد من إعادة النظر في المعاشات التقاعدية، المواطن كليلو زيدي ما يقدر يشتريه إضاءة النظر في المعاشات لتتناسب مع التضخم، لنحافظ على القوة الشرائية. رفع الحد الأدنى للمعاشات وإعادة النظر في التفاوت بين المعاشات التقاعدية، هناك من يأخذ 14 ألفاً، وهناك من يأخذ 3000، وربطه بالتضخم، وهذا ينطبق على المرتبات هناك من يأخذون رواتب (بالهبل) وموظفون آخرون يجتهدون ومرتباتهم ضئيلة.

هذا الخلل موجود في القانون وخاصة فيما يتعلق بالعجز الاكتواري، وكلام وزير المالية غير صحيح من يقول إن العجز الاكتواري 24 ملياراً، نريد مساعدتها لكن لا تكون مساعدتها للتغطية على جهات أخرى، ديوان المحاسبة مقدر العجز بأقل من مليارين. هناك منظمات عمالية لا تقر بهذا الرقم، نحن في صراع مع وزارة المالية بسبب هذا الرقم. د.صالح ذياب: لدى وزارة المالية استطاعة بأخذ رأي محاييد دولي للوقوف على

هذا الخلل موجود في القانون وخاصة فيما يتعلق بالعجز الاكتواري، وكلام وزير المالية غير صحيح من يقول إن العجز الاكتواري 24 ملياراً، نريد مساعدتها لكن لا تكون مساعدتها للتغطية على جهات أخرى، ديوان المحاسبة مقدر العجز بأقل من مليارين. هناك منظمات عمالية لا تقر بهذا الرقم، نحن في صراع مع وزارة المالية بسبب هذا الرقم. د.صالح ذياب: لدى وزارة المالية استطاعة بأخذ رأي محاييد دولي للوقوف على

- الطريجي: سداد العجز سيتم بطريقة رسمية ولجهة حكومية أخرى ليست بها سرقة
- حمد الهرشاني: منحة الـ 3000 أساساً مكرمة من سمو ولي العهد وليست منة
- أحمد الحمد: منحة الـ 3000 تكلف 590 مليوناً ويستفيد منها 160 ألف متقاعد
- عبيد الوسمي: التزام الدولة بسداد العجز وفق القانون ومن يدعي وجود تجاوز فليثبته
- سعدون حماد: سنقدم تعديلات لزيادة القرض الحسن من 7 إلى 20 ضعفاً
- هشام الصالح: لا يجوز صرف المنحة بقرار حكومي وسداد العجز الاكتواري غير مستحدث

هذا الخلل موجود في القانون وخاصة فيما يتعلق بالعجز الاكتواري، وكلام وزير المالية غير صحيح من يقول إن العجز الاكتواري 24 ملياراً، نريد مساعدتها لكن لا تكون مساعدتها للتغطية على جهات أخرى، ديوان المحاسبة مقدر العجز بأقل من مليارين. هناك منظمات عمالية لا تقر بهذا الرقم، نحن في صراع مع وزارة المالية بسبب هذا الرقم. د.صالح ذياب: لدى وزارة المالية استطاعة بأخذ رأي محاييد دولي للوقوف على



فرحة المتقاعدين بعد إقرار المنحة في مجلس الأمة أمس



عدنان عبدالصمد



د.محمد الفارس ود.صالح الشلاحي



بدر الحميدي



أسامة الشايعين متحدثة إلى النائب د.هشام الصالح

وزير «شؤون الأمة»: استدامة «التأمينات» مرتبطة بمدى سدّ العجز

وزير المالية: صرف المنحة فور نشر القانون في الجريدة الرسمية



رئيس اللجنة التشريعية د.عبد الواسع



وزير الدولة لشؤون مجلس الأمة ووزير الدولة لشؤون الشباب محمد الراجحي



رئيس اللجنة المالية م. أحمد الحمد

تقاعدوا دون ألف دينار، ما يعني أن 34 ألف أسرة كويتية على الأقل تواجه شطف العيش وتكثيف بغلاء الأسعار والزيادات المتواترة في معدلات التضخم، فإن مجلس الأمة وهو يقر قانون تعديل قانون التأمينات الاجتماعية لا يمكنه إلا أن يبادر في أقرب وقت بمعالجة هذا الخلل في نص القانون من خلال رفع الحد الأدنى للمعاشات التقاعدية تحقيقاً للعدالة الاجتماعية وإيجاد معاشات تكفل لهم ولأسرهم العيش الكريم.

● عدنان عبدالصمد: هناك ملاحظات على القانون لكن لا تكون مبرراً لرفض القانون، نريد أن نحكم هذا الدعم حتى لا تتكرر مآسي التأمينات كما حدث سابقاً، فالدعم يجب أن يكون محكماً. (المجلس يرفض أن تكون المنحة كل سنة). وجرى التصويت على مداولة الأولى: الحضور: 38، موافقة: 38، عدم موافقة: 0. موافقة على مداولة الأولى: وجرى التصويت على مداولة الثانية: الحضور: 38، موافقة: 38، موافقة وإحالة للحكومة. ومطلوب القانون الموافقة بأثر رجعي ومعه المادة 179. أشكر الحكومة والوزراء ورئيس وأعضاء اللجنة التشريعية والمالية. ● وزير المالية: سنشكل فريقاً لمراجعة مطالب إخواننا المتقاعدين، ونشكر سمو ولي العهد الذي أعطانا التوجيه السامي. وافق مجلس الأمة على توصيتين عقب إقرار القانون في مداولته الثانية، وجاءت على النحو التالي: 1- اقتراح بتكليف لجنة الشؤون التشريعية والقانونية بالتعديل في دراسة الاقتراحات بقوانين التي تهدف إلى رفع الحد الأدنى للمعاشات التقاعدية، جاء ذلك الاقتراح تعزيزاً للمكتسبات الإيجابية للمتقاعدين، على أن ترفع اللجنة تقريرها إلى المجلس وإقرارها في أول جلسة قادمة، وذلك لأنه يوجد إجماع على أهمية هذا الربط لضمان حياة كريمة واستقرار معيشة لفئات عريضة من المتقاعدين، حيث تؤكد أرقام مؤسسة التأمينات الاجتماعية لسنة 2017 أن ما يناهز 34 ألف متقاعد يتقاضى معاشاً



خليل الصالح



د.صالح الشلاحي



مساعدة العارضي

صالح ذياب: نطالب بإلغاء مادة الـ 500 مليون لسد العجز الاكتواري لـ «التأمينات»

مساعدة العارضي: إذا أفلست مؤسسة التأمينات فلن نستطيع صرف رواتب المتقاعدين

بدر الحميدي: فصل المنحة والـ 20 ديناراً ووضع الـ 500 مليون في قانون آخر

خليل الصالح: المواطن الكويتي ينتهي راتبه بعد أسبوع والـ 3000 تعطيتهم الابتسامة

عدنان عبدالصمد: ضرورة رفع الحد الأدنى للمعاشات التقاعدية والعجز أقل من مليارين

خالد العنزي: منحة الـ 3000 من عاجل الأمور بل هي أولوية قصوى والجلسة دستورية

ليس لديها سيولة نقدية لهذه المكافأة، وهذا الالتزام السياسي والأخلاقي، هذه ليست المرة الأولى ومكافأة الصقوة الأمامية وصوتوا على 600 مليون وهي أعلى قيمة من المنحة، المتضرر هم المتقاعدون وتأجيله لمدة 13 شهراً. العجزات منذ عام 1980، فكم برلماناً من وكم لجنة وكم عجزات سددت، ولم يتقدم أحد باقتراح واحد وبعدين يقولون ويقدمون تعديلات، تريد الاعتصام اعتصم حقا، لكن لا نتهمنا بالتجاوز، وإذا قلت تجاوز نقول إنك ما تفهم، اطلع وسوي مؤتمراً صحافياً وقل هذا التجاوز. المادة 80 تقرر للحالات

هذا اليوم، وطبقاً للقانون هناك مادة تلزم الخزينة العامة بسداد ودفع رواتب للمؤمن عليهم وغيرها من الالتزامات التي نص عليها القانون، والتمزام الدولة هو التزام بنص القانون والـ 500 ليس إجمالي العجز، بل هي جزء بسيط والمكافأة التي قررت بطلب مباشر من سمو ولي العهد تخفيفاً من أعباء المعيشة لأبنائنا المتقاعدين، ولم تكن هذه المسألة محلاً لتوفير 600 مليون دينار، إما أن نقترض أو نُسبل أصولاً، وهي من الدولة للدولة، فأين التجاوز في الموضوع؟ ومن يدعي وجود تجاوز، عليه أن يثبت وجود تجاوز،

شريحة المتقاعدين لهذا التكريم والمبلغ، ولكن نتمنى من وزير المالية حتى الـ 20 ديناراً بعد سنوات ثلاث تتم إعادة تقييمها. 500 مليون من حق النواب أن يبدون ملاحظاتهم عليها ولكنها ستحول بطريقة رسمية ولجهة حكومية أخرى، وكوني رئيساً للجنة حماية المال العام في 2013 كانت هناك سرقات ولعب، اليوم الموجودون الآن يستحقون الشكر على جهدهم. وهناك عدد من الشركات تملكها مؤسسة التأمينات ويفترض الاستفادة بالمتقاعدين للاشتراك والعمل بهذه الشركات. الـ 3000 غير كافية، بل نريد تحسين الحياة المعيشية للمتقاعدين، ونتمنى أن يكون هناك استثمار للأراضي لدى المتقاعدين حتى يكون لديهم دخل آخر. وهناك 38 ألف متقاعد ومتقاعدة رواتبهم أقل من 1000 دينار.

شريحة المتقاعدين بعضهم أرامل ومطلقات واللاتي لم يتزوجن بعضهم ليس لديهم سكن أو بيت، يجب أن يكون لنا دور في توفير هذا السكن، يجب أن يكون هناك تحسين لحياة المتقاعدين والمتقاعدات. يجب أن يكون هناك تمثيل حقيقي للمتقاعدين داخل مجلس الإدارة. وبخصوص الـ 500 مليون دينار لو تضع مليون رقيب من يريد السرقة سيسرق. وهي سوف تكون باياد أمينة وستصرف في مكانها الصحيح. علتنا بالكويت في أغلب مؤسسات الدولة تكمن في عملية اختيار أشخاص غير قادرين على إدارة هذه المؤسسات. ● حمد الهرشاني: هذا

احتجاجاً على ما وصفوه بـ «شلل الحياة السياسية والعبث بمقدرات الوطن»

نواب معتصمون في المجلس يطالبون بعدم تعطيل العمل بأحكام الدستور



جانب من اجتماع النواب المعتصمين داخل مجلس الأمة

وأذود عن حريات الشعب ومصالحه وأمواه وأؤدي أعماله بالأمانة والصدق». وأضاف البيان: «إن ما تشهده الكويت من انتهاك لأحكام الدستور وتعطيل لمجلس الأمة عن ممارسة دوره على النحو الذي رسمه الدستور، مما يدعو إلى رفض هذا الانتهاك والعودة إلى احترامه». وذكر البيان: «إننا نشيد بموقف الإخوة النواب الذين أعلنوا اعتصامهم في مجلس الأمة برا بقسمهم وانتصارا للدستور وبما يحفظ حق الأمة باعتبارها مصدر السلطات جميعاً في ممارسة سيادتها في الرقابة الشعبية». ووقع البيان النواب السابقون أحمد السعدون وخلد السلطان وعبدالله النفيسي وأحمد الشريعان ووليد الجري ومرزوق الحبيبي وعبد اللطيف العميري ومحمد الكندري، ومحمد هايف ومحمد الخليفة وعبدالله فهاد العنزي، وخميس طلق عقاب وفضيل الجبجي وعادل الدمخي ووليد الطبطبائي وجاسم الكندري وقيصل المسلم وجابر المحيبي».

التي نصت عليها مواده وتحديداً المادة (102) من الدستور». وكان الأمين العام المساعد لشؤون حرس المجلس اللواء خالد الوقت قد حضر اجتماع النواب المعتصمين في مكتب شعيب الموزيري وطالب بخروج سكرتارية الأعضاء والصحافيين من مبنى المجلس. من جانبهم، أصدر نواب سابقون ونخب سياسية بياناً صحافياً مشتركاً أشادوا فيه بموقف النواب الذين أعلنوا الاعتصام في مجلس الأمة برا بقسمهم وانتصارا للدستور. وجاء في البيان الذي جاء تحت عنوان (احترام الدستور) ما يلي: نصت المادة 91 من الدستور الكويتي على «قبل أن يتولى عضو مجلس الأمة أعماله في المجلس أو لجانته يؤدي أمام المجلس في جلسة علنية اليمين الدستورية الآتية: أقسم بالله العظيم أن أكون مخلصاً للوطن وللأمير وأن أحترم الدستور وقوانين الدولة

أعلن عدد من أعضاء مجلس الأمة عن اعتصامهم في مبنى مجلس الأمة أمس، رفضاً لما أسموه (تعطيل الدستور وشلل الحياة السياسية والنواب المعتصمون هم: مهند السايير، فارس العتيبي، الصبيحي الصبيحي، د.عبد الكريم الكندري، خالد العتيبي، مهمل المصنف، سعود أبوصليب، د.حسن جوهري، شعيب الموزيري، وحمدان العارضي. وعقد النواب المعتصمون اجتماعاً في مكتب النائب شعيب الموزيري للبحث والتشاور حول مطالبهم التي اعتصموا من أجلها. وأصدر النواب المعتصمون بياناً قالوا فيه: «احتراماً للإرادة الشعبية التي عبر عنها 26 نائباً بعد الاستجواب الأخير لرئيس مجلس الوزراء، وانطلاقاً من نص المادة (6) من الدستور وانتصاراً للشعب الكويتي وحقوقه ومكتسباته العظيمة، يطالب المعتصمون بمجلس الأمة بعدم تعطيل العمل بأحكام الدستور والاحتكام إلى الخيارات